

## عمر تاشبينار\*

### ترامب والشرق الأوسط\*\*

مثل انتخاب دونالد ترامب مفاجأة على الصعيدين الأميركي والعالمي، وفي انتظار تشكيل إدارته، فإن ثمة معالم أساسية لما ستكون عليه سياسة الإدارة الأميركية الجديدة على مستوى السياسة الخارجية، وخصوصاً إزاء منطقة الشرق الأوسط الشديدة الاضطراب. هذه المقالة تحاول توقع ما ستكون عليه سياسة ترامب في المنطقة، تأسيساً على ما صدر خلال الحملة الانتخابية، وعبر الملامح الأولية لإدارته ومواقف المسؤولين المتوقع أن يتولوا مسؤوليات قيادية فيها.

ومؤشرات يمكن أن تساعدنا في تصوّر وتوقع نوع السياسات التي يمكن أن تتبّعها الإدارة الجديدة في هذه المنطقة الأكثر اضطراباً من العالم. وإذا ما اتبعنا هذه الطريقة، فإن التحديات الأساسية هي محاولة استخلاص ما إذا كان الرئيس المنتخب ترامب سيختار مساراً مغايراً بشكل جذري للسياسة الخارجية المتبعة للولايات المتحدة. وفي حين أن

ما هي السياسات التي ستتبعها إدارة ترامب في الشرق الأوسط؟ الجواب السريع هو أن من المبكر التحدث عن ذلك، فحكومة ترامب لم تشكل بعد، ولا نعلم كيف سيقارب الرئيس المنتخب مشكلات المنطقة بعيداً عن تصريحاته الفضفاضة وغالباً المبتذلة، خلال الحملة الانتخابية بشأن الحاجة إلى تدمير "داعش" ومجابهة إيران. ومن الضروري أيضاً الإشارة إلى أن الحملة الانتخابية لم تركز حقيقة على السياسة الخارجية، كما أن أغلبية القضايا السياسية الاستقطابية بين دونالد ترامب وهيلاري كلينتون كانت تدور حول الديناميات المحلية في البلد، فيما يتعلق بالاقتصاد، والأمن، والهجرة.

من جانب آخر، فإن إشارات مبكرة

\* مدير مشروع تركيا في معهد بروكينجز، وأستاذ استراتيجيات الأمن القومي في كلية "الحرب القومية" الأميركية، وأستاذ مساعد في دائرة الدراسات الأوروبية في جامعة جون هوبكينجز.  
\*\* مقالة خاصة بالمجلة بعنوان:

*Trump and the Middle East*

ترجمة: أنيس محسن.

## سورية

بداية، لا بد من محاولة تحليل ما سيكون الأمر عليه بشأن سورية، وهو الأكثر إلحاحاً بين جميع التحديات التي تنتظر إدارة ترامب في المنطقة. ومن الضروري هنا أن نتذكر أن إدارة أوباما رفضت، دائماً، نشر قوات أميركية لوقف المذبحة في سورية، وذلك لثلاثة أسباب: أولاً، ساد اعتقاد أن سورية والحرب الأهلية فيها لا تمثلان تهديداً حيوياً للأمن القومي الأميركي مثلما كان الأمر مع الرئيس صدام حسين في العراق، أو طموحات إيران النووية؛ ثانياً، كان الرئيس أوباما يعتقد أن زج قوات أميركية في سورية لن يساهم في إيجاد حلول مستدامة للأزمة، وبهذا المعنى، كانت الإدارة تسترشد بالدروس المستفادة من حرب العراق خلال فترة رئاسة بوش، إذ إن الحضور العسكري الأميركي القوي، لم يقود إلى سلام واستقرار بعد إسقاط صدام حسين؛ ثالثاً، باختيار مقارنة الحد الأدنى في سورية، فإن إدارة أوباما كانت تصغي إلى ما يريده الرأي العام الأميركي المحلي، ذلك بأن أغلبية استطلاعات الرأي كانت تشير إلى أن الشعب الأميركي لا يؤيد مغامرة عسكرية أخرى في الشرق الأوسط.

خلال الحملة الانتخابية، حصل الرئيس المنتخب ترامب إدارة أوباما وهيلاري كلينتون المسؤولية عن ظهور "داعش" في سورية والعراق، وكرر تعهده تدمير هذا التنظيم، وبهذا المعنى، يبدو أن لديه رغبة أكبر في استخدام القوة العسكرية الأميركية في كلا البلدين. وثمة أمر آخر مهم، يختلف ترامب فيه عن أوباما، هو نيته إعلان الإسلام "الراديكالي" و"الجهادي" تهديداً وجودياً للولايات المتحدة، وهذه النظرة إلى "داعش" بصفته العدو رقم واحد، يشاركه فيها الرأي العام الأميركي وفق آخر استطلاعات للرأي

الشخصية المتمردة للرئيس الجديد قد تقود إلى ابتعاد ملحوظ عن المعايير المتبعة في السياسة الأميركية إزاء المنطقة، فإن الرئيس في الدرجة ذاتها، يمكن أن يصغي إلى مجتمع الخبراء البيروقراطيين والرأي العام الأميركي، ويختار الاستمرارية بدلاً من التغيير الجذري. لكن ما هو شكل التغيير الجذري، إن حدث؟ إذا أخذنا على محمل الجد تصريحات ترامب المعادية لإيران، فإنه يمكن توقع إعادة نظر في موازين القوى في الشرق الأوسط لمصلحة الدول العربية السنّية وإسرائيل، فالتهديد بالتراجع عن الاتفاق النووي مع إيران، الذي يُعدّ أحد أهم منجزات السياسة الخارجية للرئيس أوباما، يمكن أن يمثل هذا التغيير الجذري. وكذلك، فإن تقارباً أساسياً مع روسيا، وقطع المساعدات عن الثوار السوريين، وانحياز الولايات المتحدة إلى جانب النظام السوري في دمشق، سيعني مقارنة مختلفة تماماً للصراع الأكثر عنفاً في الشرق الأوسط. ومن جهة أخرى، فإن عناصر استمرار سياسة إدارة أوباما تظهر في استعداد ترامب للتعاون مع روسيا ضد "داعش"، وتوقع مشاركة أكبر لدول سنّية عربية مثل السعودية ودول خليجية أخرى، مالياً وعسكرياً، في حفظ أمن المنطقة.

لكن ماذا عن الاستراتيجية الكبرى في السياسة الخارجية؟ في هذه المرحلة المبكرة، ليس واضحاً ما إذا كانت إدارة ترامب ستكون أكثر "انعزالية" عبر اتباع تعريف ضيق لمصالح الأمن القومي الحيوية للولايات المتحدة، أو أنها بدلاً من ذلك، ستتبع سياسة تدخل أكبر لمواصلة حرب شاملة ضد إرهاب "داعش" والقاعدة. فترامب كثيراً ما شدد على ضرورة أن تركز الولايات المتحدة خططها على الداخل، وازعماً أميركياً أولاً في السياسة الخارجية، إلا أن إدارته لن يكون في إمكانها التخلي عن أداء دور في الشرق الأوسط.

لكبح جماح الأسد. وبصرف النظر عمّن اختاره ترامب وزيراً للخارجية، فإنه سيدرك سريعاً أن أي تقارب بين واشنطن وروسيا، أو بين واشنطن ونظام الأسد، سيفيد إيران على الأرجح، وهذه معضلة رئيسية تعترض أي حل سهل تريده الإدارة الجديدة لقتال "داعش" بشكل فاعل أكثر في سورية. فإيران هي أقرب الحلفاء إلى الأسد في الحرب ضد الثوار السوريين، وتوفر له الجسم الأكبر من القوات الميدانية، وهي قوات الحرس الثوري والمليشيات الشيعية وقوات حزب الله التي ستتحرك إلى أي منطقة يستعيدوها النظام، الأمر الذي يمثل مشكلة أساسية لترامب الذي يريد إضعاف التأثير الإيراني في المنطقة، بل إنه قد يكتشف سريعاً أن واشنطن لن تكون قادرة على التقارب أكثر مع روسيا في سورية من دون أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الدور الإيراني أيضاً.

## إيران

السؤال الأكثر إلحاحاً هو ما إذا كانت إدارة ترامب ستنظر جيداً في التخلي عن الاتفاق النووي، مثلما تعهد ترامب المرشح خلال حملته الانتخابية، إذ ثمة مؤشرات إلى أنه لا السعودية ولا إسرائيل تريدان الوصول إلى هذا الخيار، جزئياً لأن إيران ستفاقم الاضطراب في المنطقة عبر زيادة دعمها لحلفائها في غزة، ولبنان، واليمن، وسورية، والعراق، والبحرين. بكلام آخر، هناك فيما يبدو، تقدير في المنطقة أن الولايات المتحدة بإدارة ترامب، سيتعين عليها أن تكون حذرة في السير قدماً في مواجهة إيران، كما أن حلفاءها في المنطقة يريدون استراتيجياً احتواء أكثر فاعلية ضد إيران، لكنهم يتحفظون عن استفزاز النظام الإسلامي [في إيران]. التحدي الذي يواجه ترامب سيكون إيجاد

تشير أيضاً إلى رغبة متزايدة في دفع قوة عسكرية أكبر ضد المجموعات "الجهادية". وفي الخلاصة، يمكن توقع أن تكون إدارة ترامب مستعدة لنشر قوات ومصادر عسكرية أميركية في القتال ضد "داعش" و"القاعدة"، وهذا الاتجاه المحتمل، يعززه اختيار مايك فلين مستشاراً للأمن القومي، وهو جنرال متقاعد معروف بأرائه المعادية للإسلام. لكن ما ليس معروفاً، هو ما إذا كانت إدارة ترامب ستلتزم بنشر قوات ميدانية في القتال ضد "داعش" في سورية، علماً بأن ترامب، رجل الأعمال، يؤمن بقوة التفاوض وبالصفقات. فعلى الرغم من ميله إلى السردية الحربية، فإن من المرجح أن يسعى أولاً لإقناع دول المنطقة بالمساهمة أكثر في قتال "داعش"، بدلاً من المخاطرة بحياة الجنود الأميركيين، ولذلك، فإن علاقته بروسيا وتركيا ونظام الرئيس بشار الأسد ستكون مهمة جداً.

من المعروف أن ترامب لديه مواقف إيجابية من بوتين وروسيا، فهو يؤمن بأن روسيا والولايات المتحدة تتشارك في العداء لـ "داعش" ومحاربتها. وثمة أيضاً إشارات إلى انفتاحه على العمل مع نظام الأسد في القتال نفسه، والتوقعات في دمشق الآن هي أن واشنطن ستوقف دعمها للثوار السوريين، وتشارك في قصفهم إلى جانب روسيا، بل من الممكن أيضاً إعادة العلاقة الدبلوماسية مع الأسد. وطبعاً هذا يعتمد على من سيختارهم ترامب لتولي مناصب في إدارته، فبعض أعضاء دائرته الضيقة يُعتبر من الصقور إزاء روسيا، وبعضهم الآخر إزاء سورية. فعلى سبيل المثال، نائب الرئيس المنتخب، مايك بينس، الذي يتأسس فريق ترامب الانتقالي، كان قد اقترح إقامة منطقة حظر جوي في سورية، بينما دعا نافذون في الحزب الجمهوري من أمثال ستيفان هادلي وريتشارد هاس، إلى استخدام صواريخ كروز

مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، نظراً إلى المصالح الاقتصادية والجيوية - استراتيجية في الميزان. وبمقدار ما ستكون مقارنة الإدارة الأميركية الجديدة معنية بالديناميات المحلية في تركيا، فإنني أتوقع قيام حوار إيجابي بين ترامب وأردوغان، إلا إن الديمقراطية وحقوق الإنسان لن تكون في مركز متقدم في أجندة إدارة ترامب الذي يبدي إعجاباً بالقادة الأقوياء من أمثال بوتين وأردوغان، بل إن ترامب سيقترب من أردوغان من موقعه كرجل أعمال يبحث عن صفقات مربحة. ومطالبة أردوغان بتسليم فتح الله غولن ستلاقي أذناً صاغية أكثر في واشنطن، لكن قدرة ترامب على التسليم ستعتمد على ما إذا كان يستطيع تجاوز القوانين في الولايات المتحدة.

### إسرائيل

لم تضع سياسة أوباما الخارجية المسألة السورية في طليعة أولويات الأمن الوطني، وذلك بخلاف سياسته تجاه إسرائيل، لكن على الرغم من النيات الحسنة، ومواظبة الجهود، فإن وزير الخارجية جون كيري فشل في جسر الهوة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفي إنجاز هدفه المقترض في الوصول إلى اتفاق سلام شامل، إذ إن جهوده خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٤ جُبهت بشكوك واسعة من جانب المسؤولين الإسرائيليين، وفي النهاية، أثبتت عدم جدواها.

وبعد خطاب نتنياهو في الكونغرس في آذار / مارس ٢٠١٥، ادعى كثيرون أن العلاقات الإسرائيلية - الأميركية وصلت إلى أدنى مستوى لها، لكن إذا سارت إدارة ترامب على هدي سرديته حملته الانتخابية، فإن الرئيس المقبل قد يقلب الاتجاه عبر إثبات أنه الرئيس الأكثر تأييداً لإسرائيل في تاريخ الولايات المتحدة.

التوازن الصحيح في مواجهة طموحات إيران الإقليمية من دون تصعيد التوتر الطائفي على امتداد المنطقة. وواشنطن أيضاً ستكون معنية بأمن قواتها التي نشرتها في العراق لمحاربة "داعش"، إلى جانب الميليشيات الشيعية التي تدعمها إيران، ذلك بأن رجال دين وقادة ميليشيات شيعة معادين لأميركا في العراق، مثل مقتدى الصدر الذي قاتلت قواته الجيش الأميركي، أصدرت تحذيرات واضحة معلنين "عداءهم الأبدي" لترامب، وأدانوا مواقفه تجاه المسلمين، وطالبوه بالتقيد بالالتزامات الدولية القائمة للولايات المتحدة.

### تركيا

ما ستكون عليه العلاقات الأميركية - التركية في عهد ترامب، يعتمد على ما إذا كانت الإدارة الأميركية ستذهب حقيقة في اتجاه التقارب مع روسيا ومواجهة إيران، ويبدو أن ترامب يريد التعاون مع روسيا والأسد لمحاربة "داعش"، الأمر الذي يعني أن واشنطن ستعتمد أقل على الأكراد في سورية. وبما أن المقاربة التركية لسورية محورها المركزي هو المسألة الكردية، فإن أنقرة لن تتذمر من الوضع المستجد، وستكيّف موقفها إزاء الأسد وفقاً لهذه المقاربة، وهذا الأمر لن يكون صعباً لها ما دامت ستنال ما تريده في مسألة الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري (PYD). لكن التوقعات التركية بأن إدارة ترامب ستتخذ اتجاهاً معاكساً في اعتماد استراتيجية إدارة أوباما على الأكراد في محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" ["داعش"]، قد تزيل بعض العقبات وتثير أخرى جديدة في الحرب [ضد "داعش"]، لأن الأكراد يسيطرون على معظم خط الجبهة ضد المجموعات المسلحة في سورية. في أي حال، تركيا لن ترغب كثيراً في

مقابل تجميد البناء في مناطق أخرى. وفي الكنيسة، حقق مشروع قانون يقضي ببناء المستعمرات على أراضٍ فلسطينية خاصة نجاحاً أولياً، وإذا ما تم تمريره نهائياً، فإن ذلك سيمهد الطريق لضم الضفة الغربية. وتصاعدت بقوة في الأعوام القليلة الماضية التصريحات التي تتحدث عن موت حل الدولتين، كما أن توجه ترامب الرئاسي لا يسعى لطمأنة المشككين في أن له دوراً في تخلي اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري عن سياسة تدعو منذ عقود إلى قيام فلسطين مستقلة في إطار حل الدولتين. وعلى الرغم من مواقف ترامب المذكورة، فإن أوباما قد يعرقل خطته بإجراء حاسم فيما تبقى من فترته الرئاسية من خلال وضع خطوط عامة لمسائل جوهرية في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ربما تخدم كنقاط مرجعية تركز عليها المفاوضات المقبلة، وخصوصاً تحديد الإجماع الدولي بشأن قضايا الحل النهائي: الحدود؛ تبادل الأراضي؛ حق العودة؛ تقسيم القدس؛ الدولة الفلسطينية المجردة من السلاح؛ تعريف إسرائيل كدولة يهودية. وقد يتم ذلك إما عبر قرار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يتضمن هذه العناصر، وإما من خلال قرار يعتبر المستعمرات الإسرائيلية أنشطة غير قانونية. وإذ يعول الطرفان، تاريخياً، على الولايات المتحدة كوسيط ومرشد في المفاوضات، فإن هذه ربما تكون الفرصة الأخيرة لرئيس أميركي لاقتراح مثل هذا الإطار وتنظيمه، ما دام ترامب يرفض فكرة أن تفرض أي قوة خارجية التوجهات على الإسرائيليين والفلسطينيين. وطرح مثل هذا الإطار قد يعقد سياسة ترامب الإسرائيلية من خلال وضع حد لبعض المواقف الخرقاء خلال جولة مقبلة من المحادثات، ذلك بأن الطرفين سيكون أمامهما أساس واضح يُبنى عليه.

لقد رحب رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو بفوز ترامب، وقال أنه يثمن عالياً الدعم الثابت الذي أظهره هذا الأخير، وأنه يتطلع قدماً إلى العمل من أجل تحقيق السلام، والأمن، والازدهار، لدولتين. لكن في المقابل، فإن بعض السياسات التي يدعمها ترامب، ربما يقود إلى اتجاه معاكس من خلال قضايا تقود إلى تنفير الفلسطينيين وإغضابهم. وتتضمن هذه القضايا: نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس؛ إزالة العقبات أمام بناء المستعمرات في الضفة الغربية؛ معارضة إزالة المستعمرات "غير الشرعية" التي بُنيت على أراضي الفلسطينيين. إن سياسة ترامب إزاء هذه المسائل الثلاث ستسبب كثيراً بتصلب هذا الصراع المصاب بالجمود، وإذا طُبّق ما جاء في تصريحاته [خلال الحملة الانتخابية]، فإن تصريح وزير التعليم نفتالي بينت المرحب بفوز ترامب، والذي جاء فيه أن "زمن الدولة الفلسطينية انتهى"، قد يثبت صحته.

لقد تملّص ترامب من تعهده نقل السفارة الأميركية إلى القدس، بينما تعهد عضوا فريقه الإسرائيلي، دافيد فريدمان وجايسون غرينبلات، بتنفيذ هذا التعهد. وهذه المسألة تبقى خلافية بسبب ما يتركه هذا الاعتراف من تداعيات سياسية على الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ذلك بأن مثل هذه الخطوة التي تُظهر أن الولايات المتحدة تعترف بالقدس كلها عاصمة لإسرائيل، من شأنها أن تعقد مسألة مطالبة الفلسطينيين بالقدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية. أمّا فيما يتعلق بقضية المستعمرات، فإن وزير الدفاع الإسرائيلي أفيدور لوبرمان عبّر عن رغبته في التوصل إلى اتفاق يتيح مواصلة توسيع الاستيطان في الكتل الاستعمارية في الضفة الغربية، في

**مصر**

بين السلطوية والليبرالية، فإن احترامه للسياسي وارتياحه له، قد يكون إشارة إلى تحول مهم في النظرة إلى الديمقراطية المتهاوية، في الشرق الأوسط، وفي الغرب.

**خلاصة**

فوز ترامب غير المتوقع يمثل تحدياً كامناً لرغبة أميركا في قيادة النظام العالمي. وإذا كان اللايقين في السياسة الأميركية الخارجية يجعل اللاعبين المحليين يدركون ضرورة تأسيس هندسة أمنية ذاتية، فإن الشرق الأوسط يُعدّ أنموذجاً لغياب الحكمة والرؤية. ونظراً إلى الأزمات التي تعج بها المنطقة، فإن اللايقين المستحكم في واشنطن، ليس أمراً جيداً. وفي الإطار الأشمل، يُعتبر صعود القومية والشعبوية على نطاق عالمي، تحدياً لليبرالية العالمية وللقواعد التي تحكم النظام العالمي بحسب تصورها، كما أن الفرضيات التي اعتبرها النظام الليبرالي أمراً مفروغاً منه، هي الآن في حالة تغير مستمر. وأي تنبؤ بشأن استراتيجيا ترامب في السياسة الخارجية تبقى سابقة لأوانها، وبالتالي يجب انتظار كيف سيصوغ الخبراء خياراتهم بشأن المسار المستقبلي للسياسة الأميركية الخارجية. وفي النهاية، فإن الوقائع على الأرض هي التي ستقود اتجاهات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، أكثر من الاستراتيجيات الكبرى. ■

احتفت مصر بفوز ترامب للسبب ذاته الذي احتفى به كثيرون في الولايات المتحدة: هزيمة هيلاري كلينتون. فوجود ترامب في البيت الأبيض يعني الابتعاد عن خطأ إدارة أوباما في التعامل مع مصر، والذي يتضمن التخلي عن الرئيس حسني مبارك بعد انتفاضة ساحة التحرير، فضلاً عن إعجاب تلك الإدارة المفترض بالإخوان المسلمين. وبينما مرر ترامب بإشارات عديدة بإلزام حلفاء أميركا بدفع جزء من فاتورة مساهمة الولايات المتحدة في الدفاع عنهم (فيما يتعلق بالسعودية، فإن ذلك يتضمن تطوير السلاح النووي)، فإن هذه المطالب لا تتضمن مصطلحات كانت إدارة أوباما تشدد عليها، وخصوصاً حماية حقوق الإنسان، أو سلطة القانون. هذا الأمر بمثابة موسيقى في أذن مصر، وجزء من السبب وراء تأييد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي علناً لترامب في أكثر من مناسبة. إن معلماً واحداً على الأقل من معالم سياسة ترامب ما زال ثابتاً، وهو احترامه العميق للقيادة الحازمة والرجال الأقوياء، فقد أظهر اهتماماً ضئيلاً بأساسيات النظام الليبرالي العالمي الذي عملت إدارة أوباما بقوة لدعمه، وخصوصاً حقوق الإنسان، والمجتمع المدني، وسلطة القانون واستقلالية القضاء. وإن مديح ترامب للديماغوجيين ربما يضفي بعض التوتر، لكن مع استعار الحرب